CBD

UNEP

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/7/17Add.3
30 November 2003

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية
المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الاجتماع السابع
كوالالمبور، ٩ – ٢٠ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤
البند ٢٠-٤ من جدول الأعمال المؤقت *

آليات للتنفيذ: التبليغ الوطني

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا. مقدمـــة

١- ان هذه المذكرة أعدها الأمين التنفيذي كي تتضمن نظرة عامة الى تنفيذ المقرر ٦/٢٥ (التقارير الوطنية) وعناصر المقررات الأخرى الصادرة عن الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف المتصلة بالتبليغ الوطني في ظل الاتفاقية.

٢- ان مؤتمر الأطراف، بمقرره ٦/٢٥، طلب من الأمين التنفيذي أن يقوم بما يلي:

(أ) أن يستمد النتائج المناسبة من تحليل التقارير الوطنية الثانية، ومن خبرات الأطراف في اعداد التقارير الوطنية التي يمكن أن تسهل تنفيذ الاتفاقية على الأطراف.

(ب) أن يواصل تبين وتحليل أسباب عدم تمكن الأطراف من اتمام تقاريرها الوطنية، بقصد تسهيل اعداد التقارير الوطنية الثالثة.

(ج) اعداد عملية نظر مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع في مشروع شكل. يتقرر الأخذ به في تقديم التقارير الوطنية الثالثة.

* UNEP/CBD/COP/7/1 and Corr.1.

لدواعـــي الاقتصـــاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ اضافية

٣- ان مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ٢٥/٦ حث أيضا الأطراف التي لم تقدم بعد تقريرها الوطني الثاني أن تفعل ذلك بدون تأخير. وبالاضافة الى ذلك قام مؤتمر الأ طراف في اجتماعه السادس بدعوة الأطراف الى تقديم تقارير مواضيعية عن الأنظمة الايكولوجية للجبال والمناطق المحمية ونقل التكنولوجيا والتعاون فيها.

٤- في كلا الفقرة ٩ من المقرر ٢٥/٦ والفقرة ٦ من المقرر ١٦/٦، طلب من أمانة الاتفاقية وأمانة مرفق البيئة العالمية أن تستكشفا منهجيات التمويل لتسهيل اعداد التقارير الوطنية والمواضيعية المستقبلية التي تقدمها الأطراف.

٥- بموجب الفقرة ٢٧ من المقرر ٢٢/٦، وافق مؤتمر الأطراف على أن تقريرا مواضيعيا طوعيا سوف يطلب، بالنسبة لتنفيذ برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات، تقدمه الأطراف. وفي الفقرة ذاتها طلب من الأمين التنفيذي أن يعد شكلا يلتزم به في تقديم التقارير المواضيعية الوطنية، كي يوافق على هذا الشكل مكتب مؤتمر الأطراف، بعد مشاورة النقاط البؤرية الوطنية ومكتب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية. وفي الفقرتين ٢١ و٢٢ من المقرر نفسه طلب مؤتمر الأطراف من الأطراف أن تقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والأنشطة ذات الصلة الداخلة في برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات، من خلال تقاريرها الوطنية، وطلب من الأمين التنفيذي أن يضع، في تعاون مع الشراكة التعاونية المعنية بأعضاء الغابات، أن يضع شكلا يلتزم به في القسم المتعلق بتنفيذ برنامج العمل الموسع المتصل بالتنوع البيولوجي للغابات في التقارير الثالثة والتقارير الوطنية في المستقبل.

٦- بموجب الفقرة ٤ من المقرر ٥/٦ دعا مؤتمر الاطراف الحكومات والأطراف الى تقديم تقارير مواضيعية عن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي الزراعي، كجزء من التقارير الوطنية الثالثة. وفي الفقرة ٥ من المقرر نفسه طلب المؤتمر من الأمين التنفيذي أن يعد مشروع شكل للتقرير المواضيعي المتعلق بالتنوع البيولوجي الزراعي، كي ينظر فيه مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع.

٧- في القسم الثاني من هذه المذكرة تحليل موجز للأسباب التي أدت الى التقديم المتأخر أو الى عدم تقديم التقارير الوطنية الثانية، بما في ذلك بيان الوضع القائم للتقارير الوطنية الثانية وموجز اللدروس المستفادة في عملية الجولة الثانية من التبليغ الوطني في ظل الاتفاقية. والقسم الثالث فيه النتائج المستخلصة من تحليل المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الثانية (UNEP/CBD/COP/7/INF/2). أما القسم الرابع ففيه وصف موجز للوضع القائم في التقارير المواضيعية التي وردت والعمل المتصل بالموضوع الذي قام به الأمين التنفيذي لمساندة الاجتماعين الثامن والتاسع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (وسوف يشار اليها بعبارة "الهيئة الفرعية" في هذه الوثيقة). وهذا القسم يتولى أيضا تقديم العمل الذي قام به الأمين التنفيذي للامتثال للطلبات الناشئة عن العناصر الواردة في مقررات أخرى صادرة عن الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف، فيما يتعلق بالتبليغ الوطني. وأخيرا فان القسم الخامس فيه مشروع توصيات كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع. ويتضمن المرفق قائمة كاملة بالأطراف التي قدمت تقاريرها الوطنية الثانية، حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٣.

٨- ينبغي أن يلاحظ أن مشروع الشكل المقترح للتقارير الوطنية الثالثة قد أعده الأمين التنفيذي وهو مقدم كي ينظر فيه مشروع مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع (UNEP/CBD/COP/7/17/Add.2).

٩- ينبغي أن يلاحظ أيضا أنه على اثر طلبات واردة في كلتا الفقرة ٩ من المقرر ٢٥/٦ والفقرة ٦ من المقرر ١٧/٦ قامت أمانتا مرفق البيئة العالمية واتفاقية التنوع البيولوجي ببعض التنسيق خلال الفترة ما بين اجتماع الدورات، لغرض تسهيل اعداد التقارير المستقبلية من وطنية ومواضيعية التي تقدمها الأطراف. والمعلومات التفصيلية بشأن التنسيق بين الأمانتين واردة في التقرير المقدم من مرفق البيئة العالمية في الوثيقة (UNEP/CBD/COP/7/17).

ثانيا. تحليل الأسباب التي أدت الى التقديم المتأخر أو الى عدم تقديم التقارير الوطنية الثانية

ألف. الوضع القائم في التقارير الوطنية الثانية

١٠- ان مؤتمر الأطراف، في اجتماعه الخامس وبموجب مقرره ١٩/٥، قد أقر الخطوط الارشادية للتقارير الوطنية. ومن خلال المقرر نفسه طلب من الأمين التنفيذي أن يقوم بتوزيع الخطوط الارشادية بعد أن يدرج فيها الآراء التي أعربت عنها الأطراف والمقررات التي تم اعتمادها في ذلك الاجتماع. وحسب المطلوب، قام الأمين التنفيذي بوضع اللمسات النهائية على الخطوط الارشادية وعلى شكل التقارير الوطنية الثانية، وتم توزيعها على الأطراف يوم ٣٠ سبتمبر عام ٢٠٠٠.

١١- في المقرر ١٩/٥ أيضا دعيت الأطراف الى أن تقدم تقاريرها الوطنية الثانية بحلول ١٥ مايو ٢٠٠١. وحتى ذلك التاريخ كانت التقارير التي قدمت الى الأمانة يبلغ عددها ١٥ تقريرا.

١٢- حتى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١، كان عدد التقارير التي وردت هو ٥٥ تقريرا. وقدم تجميع تمهيدي للمعلومات الواردة في تلك التقارير، كي ينظر فيها الاجتماع بين الدورات المعني بالخطة الاستراتيجية والتقارير الوطنية والتنفيذ، وهو الاجتماع الذي عقد في مونتريال من ١٩ الى ٢١ نوفمبر ٢٠٠١.

١٣- حتى نهاية يناير ٢٠٠٢ كان عدد التقارير التي وصلت هو ٦٥ تقريرا. وعلى اثر طلب مقدم من اجتماع ما بين الدورات، قام الأمين التنفيذي بتقييم المعلومات الواردة في تلك التقارير وقدمه الى الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف (UNEP/CBD/COP/6/5/Add.3) و (UNEP/CBD/COP/6/INF/10 and 11).

١٤- حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٣ كان عدد اجمالي قدره ١٠٤ من التقارير قد ورد الى الأمانة. وعلى اثر طلب وارد في الفقرة ٣ (أ) من المقرر ٢٥/٦ أعد الأمين التنفيذ تحليلا للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية الثانية. وكما سبقت الاشارة الى ذلك، فان النتائج المستخلصة من ذلك التحليل مبينة في القسم الثالث أدناه.

١٥- لأغراض التحليل الآتي للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية الثانية، ينبغي أن يلاحظ أنه حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٣ كان عدد التقارير التي وردت من آسيا والمحيط الهادي هو ٢٦ تقريرا بينما التقارير من أفريقيا بلغ عددها ٢٥ تقريرا والتقارير من أمريكا اللاتينية والكاريبي ١٧ تقريرا وورد ١٣ تقريرا من أوروبا الوسطى والشرقية و٢٣ تقريرا من أوروبا الغربية والبلدان الأخرى.

باء. أسباب التقديم المتأخر أو عدم تقديم التقارير الوطنية الثانية

١٦- على اثر طلبات مقدمة في اجتماع ما بين الدورات المعني بالخطة الاستراتيجية والتقارير الوطنية والتنفيذ، وطلبات صدرت عن الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف، أرسل عدد من الاخطارات والتذكيرات الى الأطراف التي لم تقدم تقريرها الوطني الثاني، لاستبيان الأسباب التي أدت الى هذا التأخير أو عدم التقديم أصلا. وحتى آخر أكتوبر ٢٠٠٣ كانت الأمانة قد تلقت فقط ١٤ اجابة على ذلك الاخطار والتذكير . ومن الاجابات التي وردت يمكن تلخيص أسباب التأخير أو عدم التقديم على النحو الآتي:

(أ) الافتقار الى المساعدة المالية لاعداد التقارير الوطنية،

(ب) تأخير سببه نقص التنسيق أو ضعف التنسيق مع الوكالات المنفذة لتطبيق الأموال المقدمة من مرفق البيئة العالمية،

(ج) تأخير ناشئ عن نقص التنسيسق أو ضعف التنسيق على المستوى الوطني والنهج التشاركي المحدود،

(د) التأخير الناشئ عن تغيير العاملين المسؤولين عن التنوع البيولوجي والتبليغ الوطني، في النقطة البؤرية الوطنية،

(هـ) الافتقار الى القدرة التقنية والموارد لاعداد التقرير.

جيم. بعد الدروس المستفادة في عملية الجولة الثانية من التبليغ الوطني

١٧- في عدد من الاجتماعات عقدت قبل وبعد الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف، قدمت آراء وتعليقات عن الكيفية التي يمكن بها تحسين عملية التبليغ الوطني في ظل الاتفاقية، خصوصا عن الكيفية التي يمكن بها تحسين الخطوط الارشادية المتعلقة بالتقارير الوطنية. ووفر الاجتماع مابين الدورات المعني بالخطة الاستراتيجيةوالتقارير الوطنية وتنفيذ الاتفاقية، المعقود بمونتريال من ١٩ الى ٢١ نوفمبر ٢٠٠١ ، الفرصة الأولى للاطراف لتقديم آراءها وتعليقاتها عن كيفية تحسين الخطوط الارشادية للتقارير الوطنية. وقدم تقرير الاجتماع والتوصيات ذات الصلة الى الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف (UNEP/CBD/COP/6/5).

١٨- نظر مؤتمر الأطراف في هذه التوصيات في اجتماعه السادس، وأصدر ارشادا محددا عن اعداد شكل التقارير الوطنية الثالثة، في الفقرة ٣ (د) من مقرره ٢٥/٦.

١٩- ان اجتماع ما بين الدورات المعني ببرنامج العمل المتعدد السنوات للاتفاقية، المعقود بمونتريال من ١٧ الى ٢٠ مارس ٢٠٠٣ قد نظر في المعلومات المتعلقة بالتقييم المستقبلي للتقدم الذي يحرز في تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية، وهي المعلومات التي أعدها الأمين التنفيذي عقب طلبات واردة في الفقرة من المقرر ٢٦/٦ والفقرة ١٣ من المقرر ٢٧/٦. وعلى أساس المناقشة أصدر الاجتماع بعض التوصيات عن كيفية تحسين عملية التبليغ في ظل الاتفاقية وكذلك توصيات عن كيفية تحسين الخطوط الارشادية المتعلقة بالتقارير الوطنية الثالثة. وتقرير الاجتماع والتوصيات ذات الصلة مقدمة الى مؤتمر الأطراف في مؤتمره السابع (NEP/CBD/COP/7/5)

٢٠- بالاضافة الى ما سبق هناك دروس مستفادة في هذه العملية، قد تكون جديرة بانتباه واف، وباتخاذ خطوات ممكنة من جانب مؤتمر الأطراف. فأولا كان هناك شاغل بشأن معدل التقديمات للتقارير الوطنية. ومن الواضح، أنه بدون عدد واف من التقارير، يصعب جدا على مؤتمر الأطراف أن يقيم فعالية التدابير التي اتخذتها الأطراف لتنفيذ الاتفاقية. وللتصدي لهذا الشاغل قد يكون من المفيد أن ينظر بايجاز في بعض البيانات ذات الصلة الواردة في التقارير الوطنية. فحتى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٣ كان هناك ١٣٣ تقريرا وطنيا أول و١٠٤ من التقارير الوطنية الثانية قد وردت. وينبغي أن يلاحظ أن فقط عشرة تقارير وطنية أولى كانت قد وردت حتى أول يناير ١٩٩٨ (وهو الموعد الأقصى الأصلي) و١٥ تقريرا وطنيا ثانيا قد وردت بحلول ١٥ مايو ٢٠٠١. ومن الواضح أن معدل تقديم التقريرين منخفض نسبيا بالقياس الى العدد الاجمالي للأطراف التي ينبغي أن تقدم تقاريرها الوطنية (وعددها ١٨٨ طرفا حتى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٣). وهذه هي الحالة خصوصا بالنسبة لتقديم التقريرين، مع الالتزام بالمواعيد القصوى المقرر لهما الصادرة عن اجتماعات مؤتمر الأ طراف.

٢١- ان تحليلا تمهيديا للأسباب الواردة في الفقرة ١٦ أعلاه وكذلك التعليقات ذات الصلة التي قدمتها اجتماعات ما بين الدورات والاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف والتعليقات المقدمة كتابة، تبين أن نقص الموارد المالية والتقنية قد اعتبرت من الضغوط الرئيسية لكثير من الأطراف، خصوصا من أطراف البلدان النامية، لاعداد التقارير الوطنية في الموعد المحدد. وتبعا لذلك هناك حاجة الى تعزيز القدرة التقنية للأطراف، خصوصا الأطراف من البلدان النامية، لاعداد تقاريرها الوطنية التي هي عملية تقتضي تجميع ومعالجة قدر كبير من المعلومات والبيانات. وبالاضافة الى ذلك هناك حاجة الى تعزيز قدرات الأطراف من البلدان النامية لرصد المعلومات وتجميع البيانات ومعالجتها وادارة شؤونها، وهو ما يمثل قاعدة أساسية لاعداد تقاريرها الوطنية. وهناك أيضا حاجة الى حصول البلدان المؤهلة على تسهيل الحصول في الوقت الصحيح على الموارد المالية التي يقدمها مرفق البيئة العالمية، بما في ذلك استكشاف منهجيات التمويل الابتكاري في سبيل تسهيل اعداد التقارير الوطنية من جانب الأطراف في المستقبل.

٢٢- هناك شاغل يتصل بكفاية المعلومات الواردة في التقارير الوطنية لتقييم تنفيذ الاتفاقية. وفي التقارير الوطنية الثانية، بالاضافة الى الاجابة على الأسئلة، طلب من الأطراف في بعض الحالات أن تقدم مزيدا من التعليقات لوضع الاجابات الاختيارية التي كانت قد اختارتها. وأفرد مكان اضافي في آخر كل قسم من الأسئلة، للسماح للأطراف بتقديم أية معلومات اضافية تراها ضرورية لتبيان تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. واستعراض المعلومات المقدمة من بعض الأطراف يدل على أن بعض الأطراف لم تقدم بعض "المعلومات الاضافية" كما طلب منها. بيد أن بعض البلدان قدمت قليلا من المعلومات أو لم تقدم أية معلومات "اضافية" على الرغم من أن ذلك قد طلب منها. ومرد ذلك جزئيا الى النهج الذي أخذ به في التقارير الوطنية الثانية، وهو نهج أعطى الأطراف مرونة تقديم معلومات اضافية حسبما تراها ضرورية. بيد أن في غيبة المعلومات الاضافية، يكون من الصعب جدا اجراء التقييم الفعال لتنفيذ الاتفاقية بالاعتماد فقط على الاجابات على بعض الأسئلة، ومعظمها كانت أسئلة كيفية وليست كمية. ولتحسين هذا الوضع، ينبغي أن تصمم الأسئلة والأجوبة الاختيارية على نحو أفضل للسماح للأطراف بتقديم

معلومات أوفى. ومن ناحية أخرى من المتوقع من الأطراف أن ترسل أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات المتاحة.

٢٣- هناك درس آخر مستفاد من العملية يكمن في استعمال الشكل المقرر للتقارير الوطنية. ان بعض البلدان قدمت تقاريرها باستعمال شكل غير صحيح أو غير مكتمل، أو شكل من بنات أفكارها، مما سبب تأخيرات في اعلان هذه التقارير على ويب سايت الاتفاقية وادماج المعلومات ذات الصلة في الآداة التحليلية التي وضعتها الأمانة وكذلك في التقييم ذي الصلة أو التحليل ذي الصلة الذي أعدته الاجتماعات المتعلقة بالموضوع في ظل الاتفاقية.

ثالثا. تحليل المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الثانية

ألف. مقدمـــة

٢٤- ان التحليل التالي يقوم على أساس ٩٤ من مجموع التقارير الوطنية الثانية البالغ ١٠٤ من التقارير، تلقتها الأمانة حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٣. وهذا يفسر لماذا أدرجت ٩٤ تقريرا فقط في تحليل التقارير الوطنية الثانية، وهو آداة تحليلية وضعتها الأمانة لتسهيل التحليل الاحصائي للتقارير الوطنية الثانية. ولم يكن من المستطاع ادراج عشرة تقارير في ذلك التحليل، لأنها كانت تقارير غير مكتملة أو لأن المحتوى قد قدم بطريقة لا تتمشى مع الشكل المقرر للتقارير الوطنية.

٢٥- ان التحليل الحالي ينوي أن يبني على التقييمات السابقة (UNEP/CBD/COP/6/INF/10 and 11). ومن الاختلافات الواضحة بين هذا التحليل والتقييمات السابقة هو أنه بدلا من تقديم وقائع كل البيانات الواردة في التقارير الوطنية الثانية، يحاول هذا التحليل استخلاص التطورات والاتجاهات ذات الأهمية، (التقدم والانجازات) على الصعيد الوطني وكذلك تبين العوائق الرئيسية التي صادفها بعض الأطراف ان لم تكن جميع الأطراف، في تنفيذ الاتفاقية.

٢٦- على أساس أن هذا التحليل مقصود منه أن يساعد على وضع بنود جدول أعمال ذات الصلة للاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف، جرى ذلك التحليل على نحو يلتزم ببرنامج العمل المواضيعي والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات والقضايا الأخرى التي تغطيها التقارير الوطنية الثانية. وبالاضافة الى ذلك استعملت الهيكلة الآتية لكل قسم، مع مراعاة الغرض الآنف الذكر وامكان اسهام ذلك التحليل في الطبعة الثانية من Global Biodiversity Outlook، الذي أعد وفقا للفقرتين ٦ و٧ من المقرر ٢٥/٦،

(أ) السياق،

(ب) الوضع القائم والاتجاهات،

(ج) وقع التنفيذ (التقدم المحرز والنجاحات والانجازات)،

(د) العوائق التي تعرقل التنفيذ،

(هـ) الخلاصة.

٢٧- ينبغي أن يلاحظ أيضا أنه، سعيا الى الغرض الآنف الذكر، ونظرا لقيمة المعلومات ذات الصلة الواردة في التقارير الوطنية الثانية، ان بعض المواد ليست داخلة في التحليل الثاني على الرغم من أنها قد غطيت في التقارير الوطنية الثانية. فمثلا ان المواد ١٢ و١٧ و٢٣ و٢٤ و٢٥ ليست محللة هنا، اما لأن مؤتمر الأطراف لم يعالجها كقضية منفصلة أو لأن المعلومات المتصلة بها المقدمة من الأطراف قد وجدت ذات قيمة محدودة لاجراء تقييم لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني.

٢٨- كما سبق تبيين ذلك في السطور السابقة، ان التحليل أجري على أساس ٩٤ تقريرا وطنيا ثانيا وردت حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٣. فأولا ينبغي أن يلاحظ أن هذا العدد من التقارير يمثل النصف فقط من مجموع عدد الأطراف (١٨٨ طرفا حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٣). وفي المقام الثاني تختلف هذه التقارير كيفا وكما فيما تقدمه من معلومات. وبسبب تصميم الاستبيان الخاص بالتقارير الوطنية الثانية، جزئيا، وبسبب المعلومات المتاحة من الاجابات على الأسئلة الواردة في ذلك الاستبيان، التي كانت معظمها كيفية وذات صفة عامة في بعض الحالات، مما اثار صعوبة كبيرة لتحليل الوضع القائم والاتجاهات ووقع تنفيذ البرامج المواضيعية والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات والقضايا الآخرى التي تغطيها التقارير الوطنية الثانية. وبالاضافة الى ذلك هناك عدد كبير جدا من التقارير المقدمة لم تتضمن الا القليل من المعلومات الاضافية بشأن تنفيذ بعض المواد وبرامج العمل. وفي غيبة معلومات اضافية وافية يصعب القيام بتقييم فعال لتنفيذ بعض برامج العمل المواضيعية والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات، بالاعتماد فقط على الاجابات على الأسئلة.

باء. موجز للنتائج المستخلصة من تحليل التقارير الوطنية الثانية

٢٩- ان النتائج الرئيسية والنتائج المستخلصة المقدمة فيما يلي مستمدة من التحليل التفصيلي (UNEP/CBD/COP/7/INF/2) الذي أعد للاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف. وهيكلة التقديم هنا هي نفس الهيكلة المتبعة في التحليل نفسه. وينبغي أن يلاحظ أن النتائج المستخلصة الآتية ينبغي أن ينظر اليها باعتبارها تمهيدية ومحدودة نظرا لأنها مستمدة من عدد محدود من التقارير الواردة الى الأمانة، وفي حالات كثيرة كان من الصعب استخلاص اتجاهات عامة أو تطورات هامة في تنفيذ مختلف برامج العمل والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات وقضايا أخرى، بسبب اختلاف الاجابات المقدمة من شتى الأطراف وعدم كفاية المعلومات المتعلقة بالموضوع. وينبغي أيضا أن يشار الى أن النتائج القائمة بمفردها المقدمة فيما يلي ينبغي أن تقرأ في ترابط مع التحليل التفصيلي.

١. تحليل التقدم المحرز في برامج العمل المواضيعية في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي

التنوع البيولوجي للغابات

٣٠- بصفة عامة هناك عدد كبير جدا من البلدان تتخذ بعض التدابير لتنفيذ برنامج العمل وما يرتبط به من مقررات صادرة عن مؤتمر الأطراف. وتشمل الخطوات القيام ببحث وتقييم وصياغة وتنفيذ سياسات وبرامج تتعلق بالغابات وانشاء شبكات من المناطق المحمية وتعزيز الممارسات المستدامة في ادارة شؤون الغابات واشراك أصحاب المصلحة المتعددين، وتعزيز القدرات على تنفيذ برنامج العمل. ويجري تعزيز نهج الأنظمة الايكولوجية

من جانب عدد كبير جدا من البلدان في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للغابات، على الرغم من أن تطبيق نهج الأنظمة الايكولوجية لا يزال في مراحله الأولى في كثير من البلدان. ومعظم البلدان تعمل على بناء تضافرات الجهود بين برنامج عمل اتفاقية التنوع البيولوجي والخطوات المقترحة في ظل محفل الأمم المتحدة للغابات (UNFF). أما فيما يتعلق بالعوائق التي تعرقل التنفيذ، هناك بضعة بلدان قد ذكرت النقص في الموارد الوافية من تقنية وبشرية ومالية.

التنوع البيولوجي الزراعي

٣١- يبدو أن بعض التقدم المحسوس قد أحرز في تنفيذ بعض عناصر العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي الزراعي. قد اتخذت بعض الأطراف بعض الخطوات في هذا المجال في موعد يسبق بمدة طويلة دخول الاتفاقية حيز النفاذ. والمعلومات الاضافية المقدمة تبين أن عددا كبيرا جدا من البلدان التي قدمت تقاريرها انما تقوم بتعزيز الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي كجزء من جهودها لتعزيز التنمية الزراعية أو التنمية الريفية.

التنوع البيولوجي البحري والساحلي

٣٢- ان تنفيذ برنامج العمل بمشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي لا يزال في المرحلة الأولى في معظم البلدان التي أرسلت تقاريرها. بيد أن عددا كبيرا جدا من البلدان التي أرسلت التقارير تعلق أولوية عالية على برنامج العمل هذا وتدعم الـ NBSAPs لديها، بدرجات متفاوتة، الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري والساحلي. وهناك عدد من البلدان تتخذ التدابير الكفيلة بمعالجة بعض القضايا التي تواجهها، مثل تبيض المرجان.

التنوع البيولوجي للمياه الداخلية

٣٣- ان تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للمياه الداخلية لا يزال في مرحلة مبكرة في كثير من البلدان، نظرا لكون هذه البلدان تستعرض أو لا يزال عليها أن تستعرض ذلك البرنامج، وتبين الأولويات الوطنية ووسائل التنفيذ. بيد أنه ينبغي أن يلاحظ أن عددا من البلدان التي أرسلت تقاريرها قد وضعت استراتيجيات وخطط وبرامج ومشروعات ومبادرات ذات صلة، للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي في المياه الداخلية، على الرغم من أن بعضها قد عالج هذه القضايا داخل نطاق أوسع مدى، مثل نطاق أحواض الأنهار ومستجمعات المياه وسفوح انحدار المياه. وهناك أغلبية من البلدان التي قدمت تقاريرها قد أدرجت في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية والأنواع المهاجرة وموائلها. وينبغي أن يلاحظ أيضا أن بعض البلدان تقوم بتعزيز تضافر الجهود بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية Ramsar، بما في ذلك من خلال الادارة المتكاملة للأراضي الرطبة واستجماع المياه وأحواض المياه وسفوح انحدار المياه.

التنوع البيولوجي بالأراضي الجافة وشبه الرطبة

٣٤- نظرا لأن برنامج العمل هذا هو برنامج جديد نسبيا في ظل الاتفاقية فان معظم الأطراف التي قامت بارسال تقاريرها انما تستعرض برنامج العمل المذكور أو لا يزال عليها أن تستعرضه وتتبين الوسائل الكفيلة بتنفيذه. والمعلومات المحدودة المتاحة لا تسمح بتقييم تنفيذ برنامج العمل في هذه المرحلة. بيد أنه ينبغي أن يلاحظ أن عددا من البلدان توفر مساندة علمية وتقنية ومالية للأنشطة التي تم تبينها في برنامج العمل، وتساند التعاون الاقليمي ودون الاقليمي، بين البلدان التي تتقاسم مناطق أحيائية متشابهة.

٢. *تحليل التقدم المحرز في القضايا المشتركة بين عدة قطاعات في ظل الاتفاقية*

الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع

٣٥- ان بعض القضايا المتصلة بالحصول على الموارد الجينية وبتقاسم المنافع هي موضوعات جديدة نسبيا لكثير من البلدان ولذا فالخطوات الوطنية في هذا المجال لا تزال محدودة بسبب المصاعب على مستوى الموارد البشرية والمالية والتقنية والتكنولوجية. ومن الأسباب الأخرى الممكنة الافتقار الى الوعي بالقضايا ذات الصلة بالموضوع، وبوضع الأولويات للتصدي للقضايا المتصلة بالحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع. بيد أن عددا من البلدان قد وضعت وتقوم بتنفيذ سياسات وتدابير ولوائح أو خطوط ارشادية بشأن الحصول وتقاسم المنافع. وفي هذه الأثناء، هناك عدد كبير جدا من البلدان التي تقدم تقاريرها، تبين احتياجات الى بناء القدرة والى وضع آليات مناسبة لتنفيذ الحصول على الموارد وتقاسم المنافع على الصعيد الوطني.

نهج الأنظمة الايكولوجية

٣٦- ان تنفيذ نهج الأنظمة الايكولوجية هو أمر في مرحلة مبكرة جدا، على الرغم من أن كثيرا من البلدان تحاول تطبيق بعض المبادئ التي يجسدها هذا النهج، بوسائل شتى، منها التعاون الاقليمي. ويحتاج الأمر الى مزيد من الجهود لبناء القدرة في هذا الصدد، خصوصا للبلدان النامية. ونظرا للطبيعة المعقدة لهذا النهج، يحتاج الأمر الى مزيد من التعاون الدولي لتنفيذ نهج الأنظمة الايكولوجية، خصوصا فيما يتصل بمواصلة استكشاف النظريات المتعلقة بنهج الأنظمة الايكولوجية وبطرائق تطبيق نهوج هذه الأنظمة في الظروف المختلفة.

تثقيف الجمهور وتوعيته

٣٧- ان تنفيذ المادة ١٣ يمتد الآن الى عدد كبير جدا من البلدان. وهناك أفكار شتى من البرامج والأنشطة التربوية، التي وضعت أو يجري وضعها وتنفيذها لمجموعات مختلفة من المستمعين، في عدد كبير جدا من البلدان، لغرض تحقيق أهداف الاتفاقية. وينبغي أن يلاحظ أيضا أن عددا من البلدان لم تضع أية برامج أو مبادرات لتعزيز تثقيف الجمهور وتوعيته، في سبيل تحقيق أهداف الاتفاقية. وبعض البلدان تصادف عددا من المتاعب، على الرغم من أنها بذلت بعض الجهود في هذا المجال.

المبادرة العالمية للتصنيف

٣٨- ان تنفيذ المبادرة العالمية للتصنيف هو في مرحلة مبكرة في كثير من البلدان خصوصا بسبب عدد من المصاعب. بيد أنه، ينبغي التسليم بأن عددا من البلدان قد بذلت جهودا عظيمة في هذا المجال، مثل انشاء طائفة متنوعة من المجموعات التصنيفية وقواعد البيانات بشأن أنظمة تبادل المعلومات ونشر نتائج البحوث التصنيفية والاستقصاءات وتوفير التدريب في مجال التصنيف. وفي هذه الأثناء هناك عدد كبير جدا من البلدان، خصوصا البلدان النامية، قد أعربت عن احتياجات الى بناء القدرة والى الموارد الوافية لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالمبادرة العالمية للتصنيف.

الأنواع الغريبة الغازية

٣٩- ينبغي أن يقال أن عددا من البلدان التي قدمت تقاريرها، خصوصا البلدان التي تملك خبرة طيبة وموارد لا بأس بها للتصدي لهذه القضية، قد أحرزت بعض التقدم في تنفيذ المادة ٨ (ح) ومايرتبط بها من مقررات. وبعض البلدان قد وضعت بعض السياسات واللوائح والبرامج الفعالة لمعالجة قضية الأنواع الغريبة. بيد أن عددا كبيرا جدا من البلدان تتخذ خطوات محدودة جدا أو لا تتخذ أية خطوات بشأن هذه القضية بسبب طائفة واسعة من المصاعب تواجهها. وينبغي أيضا أن يلاحظ أن تطبيق المبادئ الارشادية المؤقتة التي أقرها الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف، لا يزال في مرحلة مبكرة جدا في كثير من البلدان. وهناك عدد هائل من البلدان التي أعربت عن احتياجات لها الى بناء القدرة والى الموارد الوافية للتصدي لقضية الأنواع الغريبة، شاملة وضع تدابير للتجارة وتدابير تقنية للحيلولة دون غزو الأنواع الغريبة أو تخفيف وقع هذا الغزو أو استئصال تلك الأنواع، وتعزيز التنسيق بين القطاعات لمعالجة قضية الأنواع الغريبة. وبعض البلدان قد نوهت بأهمية التعاون دون الاقليمي والاقليمي والعالمي لمعاجة هذه القضية.

المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية

٤٠- ان تنفيذ المادة ٨ (ي) وما يتصل بها من أحكام هو في المرحلة المبكرة في كثير من البلدان. وينبغي الاعتراف بأن عددا من البلدان، خصوصا البلدان التي فيها مجتمعات من السكان الأصليين ولها تاريخ طويل في الأنشطة الزراعية، تعلق أولوية عالية على حماية وصون المعارف التقليدية، وتبذل جهودا شتى لهذا الغرض، شاملة من خلال وضع بعض اللوائح والسياسات والبرامج المتخصصة في هذا المجال. وينبغي أيضا أن يذكر أن بعض البلدان التي ليس فيها مجتمعات من السكان الأصليين تتخذ بعض التدابير على صعيد الولاية التي تمارسها تلك البلدان، لحماية المعارف والممارسات التي لدى المجتمعات المحلية فيها، لتسهيل تنفيذ المادة ٨ (ي) وما يتصل بها من أحكام.

التدابير الحافزة

٤١- ان تنفيذ المادة ١١ ما يزال في مرحلته المبكرة في كثير من البلدان بسبب عدد من المصاعب. ومن ناحية أخرى هناك عدد من البلدان قد وضعت وتقوم بتنفيذ طائفة متنوعة التدابير الحافزة في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، على الرغم من أن بعض هذه التدابير تبدو مصممة ومنفذة لحماية البيئة وحفظ الموارد

البيولوجية بصفة عامة. وهناك عدد هائل من البلدان التي أعربت عن حاجات الى بناء قدرات شتى لوضع وتنفيذ التدابير الحافزة، لا سيما البلدان النامية التي لها موارد محدودة جدا وخبرة قليلة على وضع وتنفيذ التدابير الحافزة، وللقيام ببعض العمل الأساسي لهذا الغرض مثل تقييم المخاطر والأسباب الكامنة وراء ضياع التنوع البيولوجي.

الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي

٤٢- ينبغي الاعتراف بأن معظم البلدان التي قدمت تقارير منها تتخذ بعض الخطوات أو التدابير لتنفيذ أحكام المادة ١٠ في هذا الصدد وما يرتبط بها من مقررات. وهناك عدد من البلدان التي قدمت تقاريرها قد اعترفت بأهمية الاستعمال المستدام وأدرجت هذا المفهوم وما يتصل به من مبادئ فيما لديها من لوائح واستراتيجيات وخطط وبرامج. بيد أن كثيرا من الأطراف تبين أن الأمر يحتاج الى مزيد من الجهود على مختلف المستويات لتبين الطرائق الكفيلة بالاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، بما في ذلك استكشاف بعض الخطوط الارشادية والمبادئ للاستعمال المستدام.

التنوع البيولوجي والسياحة

٤٣- بسبب أن قضية التنوع البيولوجي والسياحة قد عالجها الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف، فان تنفيذ الأحكام والمقررات ذات الصلة المتصلة بهذه القضية هو تنفيذ في مرحلة مبكرة بالنسبة لكثير من البلدان. بيد أن هناك عددا كبيرا جدا من البلدان التي أرسلت تقاريرها، قد اعترفت بأهمية تعزيز السياحة المستدامة في سبيل الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، وهي تحاول أن تتخذ تدابير لمعالجة الوقع السلبي المحتمل للسياحة على التنوع البيولوجي، مع بذل جهود لتعزيز السياحة المستدامة أو السياحة الايكولوجية، بما في ذلك وضع السياسات والبرامج والأنشطة المتصلة بهذا المجال.

تقييم الوقع والمؤشرات

٤٤- ان بعض البلدان قد سجلت تقدما جديرا بالملاحظة في تنفيذ المادة ١٤. ومما يدل على هذا التقدم الأخذ بتدابير تشريعية وادارية وسياسية متصلة بهذا المجال في كثير من البلدان التي قدمت تقاريرها. ومما يشجع أيضا أن يلاحظ أن عددا كبيرا جدا من البلدان سيستعمل التقييم البيئي الاستراتيجي ليعالج ليس فقط وقع المشروعات الفردية بل كذلك الوقع التراكمي ويتأكد من أن نتائج التقييمات سوف تطبق في صنع القرار والتخطيط والعمليات التشريعية. وينبغي أن يلاحظ أن كثيرا من البلدان النامية لا تزال تواجه شتى المصاعب في سن التشريعات ذات الصلة بالموضوع وتقوم ببعض التقييمات الخاصة بالوقع البيئي أو التقييمات البيئية الاستراتيجية، على الرغم من أنها قد سنت بعض القوانين ووضعت بعض الاجراءات لهذا الغرض. وفي هذه الأثناء هناك عدد هائل من البلدان، خصوصا البلدان النامية، قد بينت احتياجات الى بناء القدرة في هذا المجال، بما في ذلك الحاجة الى المساندة التقنية والمالية للقيام بتقييم الوقع البيئي أو التقييم الاستراتيجي للوقع، وفي سبيل وضع وتطبيق المؤشرات المتصلة بهذا الموضوع على الصعيدين الوطني والمحلي.

المناطق المحمية

٤٥- ان بعض التقدم يحرز في بعض البلدان في انشاء وادارة المناطق المحمية، خصوصا من حيث سن التشريعات ووضع السياسات والخطط والبرامج وكذلك انشاء المناطق المحمية من الفئات المختلفة في هذا المجال. بيد أن العوائق المختلفة، خصوصا الافتقار الى الموارد البشرية والمالية، تمثل صعابا يواجهها كثير من البلدان تحول دون تحقيق المزيد من تقدمها في هذا المجال.

٣. *تحليل القضايا الأخرى التي تغطيها التقارير الوطنية الثانية*

التعاون العلمي والتقني

٤٦- يبدو من هذا الاستعراض أن الأمر يقتضي مزيدا من الجهود لتعزيز التعاون العلمي والتقني في سبيل ادراك أهداف الاتفاقية. وعلى الرغم من أن هناك بعض التقدم الذي يحرز في انشاء آلية تبادل المعلومات على الصعيد الوطني، الا أن الأمر يحتاج بوضوح الى مزيد من الجهود لتعزيز وضع وتشغيل آلية تبادل المعلومات، نظرا الى العدد المحدود من آليات تبادل المعلومات التي أنشئت وجرى تشغيلها. وهناك عدد هائل من البلدان خصوصا البلدان النامية وأقلها نموا، تشعر أن هناك حاجة قوية الى تعزيز التعاون العلمي والتقني على مختلف المستويات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية، خصوصا في المناطق التي يحتاج فيها الأمر الى بناء القدرة والى الموارد التقنية.

الحصول على التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا

٤٧- يبدو من تحليل المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الثانية أنه من الواضح أن كثيرا من الأمور لا بد من القيام بها لتسهيل الحصول ونقل الكنولوجيا لغرض ادراك أهداف الاتفاقية. وعلى الرغم من أن بعض البلدان قد اتخذت بعض التدابير لهذا الغرض، مثل تسهيل تبادل المعلومات وتشجيع القطاع الخاص على تسهيل نقل التكنولوجيات ذات الصلة، الا أنه من الواضح أن هذه التدابير محدودة، لا سيما التدابير الرامية الى تسهيل الحصول على الموارد الجينية وتقاسم منافعها، واشراك القطاع الخاص في ايجاد التكنولوجيا ونقلها. وبعض البلدان، خصوصا البلدان النامية، تنوه بالحاجة الى نقل الخبرة والدراية، بينما تدعو الى تدابير لتسهيل الحصول على التكنولوجيات ذات الصلة ونقل تلك التكنولوجيات.

تدابير عامة للحفظ والاستعمال المستدام

٤٨- ان كثيرا من البلدان التي قدمت تقاريرها قد وضعت أو هي بصدد وضع استراتيجياتها وخطط عملها الخاصة بالتنوع البيولوجي على الصعيد الوطني. بيد أن تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل يستمر في كونه تحديا لمعظم البلدان. وكما اعترفت بذلك بعض البلدان التي قدمت تقاريرها، هناك نقص في التقدم نحو تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل المتصلة بالتنوع البيولوجي، نتيجة للنقص في الموارد التقنية والمالية لتنفيذ بعض الخطوات ذات الأولوية التي تم بينها. وبالاضافة الى ذلك نوهت بعض البلدان بالحاجة الى اعادة النظر والى تحديث استراتيجياتها و/أو خطط عملها في ضوء آخر التطورات في هذا المجال على الصعيدين الوطني والدولي، حتى تستطيع أن تركز على القضايا ذات الأولوية التي تواجهها.

التعاون

٤٩- ان كثيرا من البلدان قد اعترفت بأهمية التعاون وقامت أو هي بصدد القيام بشتى أشكال من التعاون. ويبدو من الصعب جدا، على أساس المعلومات الموجودة، تقييم المدى الذي أثرت فيه تلك الأنشطة التعاونية على تنفيذ الاتفاقية، لكنه من الواضح أن التعاون بمختلف أشكاله كان مفيدا لبعض البلدان، خصوصا البلدان المفتقرة الى الموارد البشرية والتقنية والمالية. ولذا هناك عدد هائل من البلدان التي بينت أن هناك حاجة شديدة الى تعزيز التعاون بمختلف أشكاله وعلى مختلف مستوياته، لغرض تنفيذ الاتفاقية.

الموارد المالية والآلية المالية

٥٠- ينبغي أن يقال أنه على الصعيد الوطني هناك كثير من البلدان التي قدمت تقاريرها، تسدي مساندة مالية للأنشطة الوطنية المقصود منها تنفيذ الاتفاقية. بيد أن معظم هذه البلدان لا سيما البلدان النامية وبعض البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، تجد أن الموارد المالية المخصصة للأنشطة في هذا المجال هي موارد محدودة أو محدودة جدا. وعلى الصعيد الدولي، بينت بعض البلدان المتقدمة النمو أنها قدمت أو تقوم بتقديم بعض الأموال الى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، من خلال مختلف مصادر التمويل. بيد أن بعض البلدا كان من رأيها أن بعض البلدان المتقدمة النمو لم تقدم موارد مالية جديدة أو اضافية الى البلدان النامية، والى البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، لمساندة تنفيذ الاتفاقية. وبالاضافة الى ذلك وبسب نقص المعلومات الوافية، يصعب جدا تقييم ما اذا كانت الآلية المالية للاتفاقية قد وفرت الأموال الوافية للوفاء باحتياجات البلدان المؤهلة للحصول على ذلك التمويل.

رابعا. التبليغ المواضيعي

٥١- ان مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ٢٥/٦ قد دعا الأطراف الى تقديم تقارير مواضيعية عن الأنظمة الايكولوجية للجبال والمناطق المحمية ونقل التكنولوجيا والتعاون فيها على التوالي في موعد لا يتجاوز ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٢ و٣٠ مارس ٢٠٠٣ و٣٠ مارس ٢٠٠٣. وفي نهاية أكتوبر ٢٠٠٣ كانت الأمانة قد تلقت ٤٠ تقريرا مواضيعيا بشأن الأنظمة الايكولوجية للجبال و ٥١ تقريرا مواضيعيا عن المناطق المحمية و٢٤ تقريرا مواضيعيا عن نقل التكنولوجيا والتعاون فيها.

٥٢- في سبيل مساندة عمل الهيئة الفرعية وتسهيل مناقشة القضايا ذات الصلة، أعد الأمين التنفيذي تجميعا للتقارير المواضيعية للاجتماعين الثامن والتاسع من اجتماعات الهيئة الفرعية على التوالي. وهناك تجميع للمعلومات الواردة في التقارير المواضيعية بشأن الأنظمة الايكولوجية للجبال (UNEP/CBD/SBSTTA/8/INF/9)، وتجميع للمعلومات الواردة في التقارير المواضيعية بشأن المناطق المحمية (UNEP/CBD/SBSTTA/9/INF/2) متاحة بوصفها وثائق اعلامية.

٥٣- على اثر طلب مقدم من اجتماع ما بين الدورات بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات، أعد الأمين التنفيذي تجميعا للمعلومات الواردة في التقارير المواضيعية بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون فيها، وهذا التجميع متاح كوثيقة اعلامية (UNEP/CBD/COP/7/INF/9).

٥٤- كما طلبت ذلك الفقرة ٢٧ من المقرر ٢٢/٦، أعد الأمين التنفيذي شكلا أو استمارة للتقرير الوطني المواضيعي الطوعي بشأن تنفيذ برنامج العمل الموسع المتعلق بالتنوع البيولوجي للغابات. وحسب مقتضى الحال وافق مكتب مؤتمر الأطراف على الشكل المذكور عقب مشاورات مع النقاط البؤرية الوطنية ومكتب الهيئة الفرعية. وكانت الأطراف مدعوة الى أن تقدم تقاريرها الطوعية في موعد لا يتأخر عن ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٣. وبحلول هذا التاريخ كان تقريران فقط قد وصلا. فأرسل تذكير الى الأطراف لتسهيل تقديمها تلك التقارير الطوعية، اذ أنها مطلوبة كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع. وحتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٣ كان هناك ١٢ تقريرا طوعيا قد وردت الى الأمانة. وهناك تجميع بهذه التقارير متاح كوثيقة اعلامية (UNEP/CBD/COP/7/INF/7).

٥٥- كما طلبت ذلك الفقرة ٢٢ من المقرر ٢٢/٦، وضع الأمين التنفيذي أيضا شكلا أو استمارة لقسم من التقارير الوطنية الثالثة بشأن تنفيذ برنامج العمل الموسع. وفي هذه العملية قام الأمين التنفيذي بالتنسيق مع الشراكة التعاونية بشأن الغابات، ومحفل الأمم المتحدة للغابات وغير ذلك من المحافل والمنظمات ذات الصلة بالموضوع، لغرض تحقيق الانسجام في التبليغ عن شؤون الغابات. وسعت أمانة الاتفاقية بنشاط الى المشاركة في أنشطة الفريق العامل الذي أنشأته الشراكة التعاونية للغابات (CPF) بشأن تنسيق وتحقيق الانسجام في التبليغ المتعلق بالغابات. وفي هذه الأثناء تم تصميم مجموعتين من الاستبيانات، للحصول على تقرير مواضيعي طوعي وقسم من التقارير الوطنية الثالثة عن الموضوع نفسه، في سبيل تفادي التراكبات والازدواجية، حيث أن هناك فترة وجيزة فقط بين تقديم التقريرين.

٥٦- كما طلبت ذلك الفقرة ٥ من المقرر ٥/٦، أعد الأمين التنفيذي مشروع شكل أو استمارة للتقارير المواضيعية بشأن التنوع البيولوجي، كجزء من التقارير الوطنية الثالثة. وفي هذه العملية جرت مشاورات مع النقاط البؤرية الوطنية ومكتب الهيئة الفرعية. وتم تنظيم حدث جانبي على هامش الاجتماع الثامن للهيئة الفرعية، لتلمس الآراء والتعليقات بشأن الشكل أو الاستمارة المقترحة. والشكل المقترح للتقارير المواضيعية المتعلقة بالتنوع البيولوجي الزراعي وارد في مشروع الاستمارة المتعلقة بالتقارير الوطنية الثالثة (UNEP/CBD/COP/7/17//Add.2).

خامسا. توصيات

٥٧- ان مؤتمر الأطراف قد يرغب في اعتماد مقرر يتمشى والخطوط الآتية:

ان مؤتمر الأطراف

١- *يحيط علما* بتحليل المعلومات الواردة في التقارير الوطنية الثانية كما جاء هذا التحليل في هذه المذكرة (UNEP/CBD/COP/7/17/Add.3 و UNEP/CBD/COP/7/INF/2).

٢- *يعرب* عن قلقه بشأن التأخير في تقديم التقارير الوطنية من جانب بعض الأطراف، ويحيط علما بالصعوبة التي قد يسببها هذا التأخير للقيام بتقييم تنفيذ الاتفاقية، في غيبة العدد الوافي من التقارير الوطنية،

٣- *ويطلب* من الأطراف تسهيل اعداد التقارير الوطنية الثالثة والتقارير الواطنية في المستقبل، وأن تحاول تقديم التقارير الوطنية في الأوان المقرر،

٤- *ويشجع* الأطراف والحكومات والمنظمات الثنائية والاقليمية والمتعددة الأطراف ذات الصلة، والوكالات المنفذة ومرفق البيئة العالمية، على التعاون لتعزيز القدرات المختلفة للأطراف، ولا سيما الأطراف من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، على اعداد تقاريرها الوطنية والمواضيعية في المستقبل،

٥- *ويطلب* من مرفق البيئة العالمية أن يعمل مع الامين التنفيذ في استكشاف طرائق لتعجيل وتبسيط اجراءات تخصيص الأموال الى البلدان المؤهلة لهذا التمويل، لاعداد تقاريرها الوطنية وفاء لالتزامات التبليغ الناشئة عن الاتفاقية،

٦- *ويطلب* من الأطراف أن تقدم كل ما يمكن تقديمه من معلومات وبيانات لتحسين وفاء المعلومات بغرض تقييم وتنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للاتفاقية، مع التركيز بصفة خاصة على ما يلي:

(أ) الوضع القائم والاتجاهات في التنوع البيولوجي ومختلف مكوناته،

(ب) وقع الخطوات الوطنية على تحقيق أهداف الاتفاقية والغايات والمقاصد التي تم تبينها في الخطة الاستراتيجية للاتفاقية وهدف ٢٠١٠،

(ج) المصاعب أو العوائق التي صودفت في تنفيذ الاتفاقية،

٧- *ويطلب* من الهيئة الفرعية والهيئات الأخرى التي انشئت في ظل الاتفاقية أن تأخذ في حسبانها، حسب مقتضى الحال، النتائج التي تم استخلاصها من تحليل التقارير الوطنية الثانية، عند تصديها لبرامج العمل ذات الصلة بالموضوع والموضوعات الشاملة لعدة قطاعات والقضايا الأخرى في ظل الاتفاقية.

مرفق

قائمة بالتقارير الوطنية الثانية التي وردت (حتى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٣)

الأطراف مبينة حسب الترتيب الهجائي الانكليزي، مع بيان المناطق التي ينتمي اليها كل بلد (هذه المناطق مبينة بين قوسين)

١. Argentina (GRULAC)
٢. Armenia (Central and Eastern Europe)
٣. Australia (WEOG)
٤. Austria (WEOG)
٥. Bahamas (GRULAC)
٦. Bangladesh (Asia and the Pacific)
٧. Barbados (GRULAC)
٨. Belarus (Central and Eastern Europe)
٩. Belgium (WEOG)
١٠. Benin (Africa)
١١. Botswana (Africa)
١٢. Brazil (GRULAC)
١٣. Bulgaria (Central and Eastern Europe)
١٤. Burkina Faso (Africa)
١٥. Burundi (Africa)
١٦. Cameroon (Africa)
١٧. Canada (WEOG)
١٨. Central African Republic (Africa)
١٩. China (Asia and the Pacific)
٢٠. Comoros (Africa)
٢١. Congo (Africa)
٢٢. Costa Rica (GRULAC)
٢٣. Cuba (GRULAC)
٢٤. Democratic Republic of the Congo (Africa)
٢٥. Denmark (WEOG)
٢٦. Djibouti (Africa)
٢٧. Dominican Republic (GRULAC)
٢٨. El Salvador (GRULAC)
٢٩. Eritrea (Africa)
٣٠. Estonia (Central and Eastern Europe)
٣١. Ethiopia (Africa)
٣٢. European Community (WEOG)
٣٣. Fiji (Asia and the Pacific)
٣٤. Finland (WEOG)
٣٥. France (WEOG)
٣٦. Gambia (Africa)
٣٧. Germany (WEOG)
٣٨. Greece (WEOG)
٣٩. Grenada (GRULAC)
٤٠. Guatemala (GRULAC)
٤١. Guinea Bissau (Africa)
٤٢. Hungary (Central and Eastern Europe)
٤٣. Iceland (WEOG)
٤٤. India (Asia and the Pacific)
٤٥. Indonesia (Asia and the Pacific)
٤٦. Iran (Islamic Republic of) (Asia and the Pacific)
٤٧. Ireland (WEOG)
٤٨. Israel (WEOG)
٤٩. Italy (WEOG)
٥٠. Japan (WEOG)
٥١. Kazakhstan (Asia and the Pacific)
٥٢. Kiribati (Asia and the Pacific)
٥٣. Latvia (Central and Eastern Europe)
٥٤. Lebanon (Asia and the Pacific)
٥٥. Lithuania (Central and Eastern Europe)
٥٦. Madagascar (Africa)
٥٧. Malawi (Africa)
٥٨. Mali (Africa)
٥٩. Marshall Islands (Asia and the Pacific)
٦٠. Mauritius (Africa)
٦١. Mexico (GRULAC)
٦٢. Micronesia (Federated States of) (Asia and the Pacific)
٦٣. Monaco (WEOG)
٦٤. Mongolia (Asia and the Pacific)
٦٥. Morocco (Africa)

٦٦. Namibia (Africa)
٦٧. Nepal (Asia and the Pacific)
٦٨. New Zealand (WEOG)
٦٩. Nicaragua (GRULAC)
٧٠. Niger (Africa)
٧١. Niue (Asia and the Pacific)
٧٢. Norway (WEOG)
٧٣. Oman (Asia and the Pacific)
٧٤. Pakistan (Asia and the Pacific)
٧٥. Panama (GRULAC)
٧٦. Paraguay (GRULAC)
٧٧. Peru (GRULAC)
٧٨. Philippines (Asia and the Pacific)
٧٩. Poland (Central and Eastern Europe)
٨٠. Portugal (WEOG)
٨١. Republic of Korea (Asia and the Pacific)
٨٢. Republic of Moldova (Central and Eastern Europe)
٨٣. Romania (Central and Eastern Europe)
٨٤. Russian Federation (Central and Eastern Europe)
٨٥. Saint Lucia (GRULAC)
٨٦. Samoa (Asia and the Pacific)
٨٧. Senegal (Africa)
٨٨. Singapore (Asia and the Pacific)
٨٩. Slovak Republic (Central and Eastern Europe)
٩٠. Slovenia (Central and Eastern Europe)
٩١. Solomon Islands (Asia and the Pacific)
٩٢. Spain (WEOG)
٩٣. Sri Lanka (Asia and the Pacific)
٩٤. Syrian Arab Republic (Asia and the Pacific)
٩٥. Sweden (WEOG)
٩٦. Thailand (Asia and the Pacific)
٩٧. The Netherlands (WEOG)
٩٨. Tunisia (Africa)
٩٩. Uganda(Africa)

١٠٠. United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland (WEOG)
١٠١. Uruguay (GRULAC)
١٠٢. Vanuatu (Asia and the Pacific)
١٠٣. Viet Nam (Asia and the Pacific)
١٠٤. Zimbabwe (Africa)